

قراءة سيميائية⁽¹⁾ في كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقرزي

رشيد بن مالك^(*)

موجز السيرة الذاتية لمؤلف كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة:

تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم بن عبد
الصمد المحيوي الحسيني، العبيدي، البعلبي الأصل، المصري المولد، والمشهور بابن
المقرزي.

- ولد في سنة (769هـ / 1367م) - وتوفي بالقاهرة سنة (845هـ / 1441م).
- مؤرخ ومحدث، نشأ وتفقّه على مذهب أبي حنيفة النعمان. ولي حاسبة القاهرة، ونظم وألف كتباً كثيرة، زاد عددها على مئتي مجلد، أشهر مؤلفاته:
- السلوك في معرفة دول الملوك (عدة مجلدات).
- إمتاع الأسماع فيما للنبي ﷺ من الحفدة والمتاع (ستة مجلدات).
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة.

(1) سيميائية: لفظة معرّبة من الفرنسية *semeiologie* ومعناها كما ورد في معجم لاروس، والمعجم الطبي الموحد، علم
العلامات والأعراض، أو من الانكليزية *semiotic* ويقابلها في معجم المورد (علاماتي - أعراضي)، والأفضل أن
يقال علم الأسباب.

* أستاذ في جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان - الجزائر.

عاش المقرئزي جانباً من حياته معاصراً لدولة المماليك البحرية، وعاش شطرها الآخر في عهد دولة المماليك البرجية. امتد حكم الدولة الأولى 136 عاماً [468-764]هـ، وامتد حكم الدولة الثانية 139 عاماً [784-923]هـ، حكم في الأول (25) سلطاناً، وحكم في الثانية (23) سلطاناً.

مقدمة:

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، مؤلف صغير الحجم طبع في دمشق 1956 من قبل دار الجماهير الشعبية ودار ابن الوليد. وكتب مقدمته الطويلة والمفيدة الدكتور بدر الدين السباعي بالتعاون مع الأستاذ عبد النافع طليمات. وجاء فيها ما يلي:

لم يكن المقرئزي، في كتابه هذا، مجرد مؤرخ للمجاعات في مصر، بل حاول أن يدل الجماهير على الأسباب التي أدت لحصول تلك الأوضاع المفجعة، ولتضع يدها عليها واحداً بعد واحد، حتى تتلمس الطريق السوية التي تنقذها من الوقوع مجدداً في أمثال تلك المآسي القاتلة. ولو أن المقرئزي أراد مرضاة السادة الأعليين، لاستطاع بكل سهولة إرجاع المجاعات إلى إرادة خارجة عن إرادة الإنسان، وإلى أسباب طبيعية لا حول للجماهير معها ولا قوة، مما يدفعها إلى الخضوع والاستسلام...

لقد قيل إن السبب الذي دفع المقرئزي إلى وضع هذا الكتاب هو فقده لابنته الوحيدة في عام 806هـ، نتيجة إصابتها بالطاعون الوبيل، الذي أعقب إحدى فترات المجاعة الطويلة التي حلت بمصر بين عامي 796-808هـ. نعم قد يكون لهذا الحادث أثره، ولكنه ليس كل شيء. فالمقرئزي لم يقنع بذكر بعض الأسباب الطبيعية بل تعمق في بحثه فبين الدور الذي لعبه المماليك والأمراء والتجار والوجهاء في مصر، عندما احتكروا بيع الأرزاق، ورفعوا أسعارها وخفضوا أسعار العملة، لجنى الأرباح على حساب الفقراء والمعدمين. فانتشرت الأوبئة والأمراض وكثرت الوفيات.

وهذا البحث دراسة لنص المقرئزي، ولفحص مستوياته الدلالية من منظور سيميائي. من الواضح أن الاقتراب المنهجي من هذا النص يطرح عدة إشكالات، لعل أهمها هو غياب الدراسات التي تعنى بفحص الخطاب السياسي بخاصة، والخطابات في العلوم الاجتماعية بعامة، انطلاقاً من توجه سيميائي أثبت فعاليته العلمية في الدراسات الأوروبية وفي كثير من الحقول المعرفية⁽¹⁾. وقد نلمس هذه الفعالية في الحلول التي صاغها الباحثون، بخصوص الآليات التي يحتكم إليها تحليل الخطاب في تجلياته اللسانية وغير اللسانية.

⁽¹⁾ Paul Dubouchet, *Sémiotique juridique, Introduction à une science du droit*, P.U.F, Paris, 1990.

ويتمثل الإشكال الثاني في مشروعية تناول نص تراثي بأدوات منهجية حديثة، قد تبدو غريبة عنه. ولتفادي هذا الإشكال التزمنا بخطة منهجية واضحة تنطلق في البداية من القراءة المتأمله للنص بالاعتماد على المعاجم العربية التي ارتهن إليها خطاب المقريري، وضبط المسارات الدلالية للوحدات المعجمية الموضوعية قيد التحليل وحاولنا في أثناء ذلك حصر المستويات الدلالية وضبط إطارين متميزين في النص. حددنا في الإطار الأول بالاعتماد على الجملة الواردة في الصفحة الثانية من الكتاب وهي: [من تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام أو غفلتهم عن النظر في مصالح العباد] البعد التلغظي في النص بضبط الهيئة اللافظة، ومقاصدها في الاقتراب الاقتصادي والسياسي من ظاهرة الجوع بوصفها حدثاً اقتصادياً بامتياز. ولئن كانت هذه الهيئة تتوجه في خطابها بضمير المتكلم أنا لذكر ما جرى من مجاعات بضمير الغيبة إلى الأنت، فإنها تسعى، من جهة، إلى إقامة تواصل معه مبني على خطاب برهاني يحلل الظاهرة الاقتصادية، أبردها إلى الآليات التي تحكم إليها السلطة في تسييرها للفعل سياسي. ومن جهة ثانية إلى تحريك متلقي الرسالة بهدف تأسيسه فاعلاً منفذاً في برنامج تكون الغاية منه التحرر من الفعل السياسي القمعي، وتحقيق قيم سياسية تعيد الصلة بين الحكام والرعية. من هذه المنطلقات ضبطنا برنامج هذه الهيئة [المقريري الباحث] التي تفحص عن قرب العلاقة بين السلطة والرعية.

وحللنا في الإطار الثاني البرامج السردية، مع التركيز على الممثلين السياسيين الذين يتصدرهم أهل الدولة. وحاولنا في أثناء ذلك دراسة هذا الممثل الأساسي في علاقته بأغنياء التجار وأولي النعمة والترف، والفئات الأخرى التي تنتظم درجاتها في السلم الاجتماعي انتظاماً مبنياً على الملك.

1- النظام السيميائي للنص: البحث في مستويات وأشكال بنيته:

يتصدر نص إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريري بنية جدلية تعمل على توضيح مصدر الخلاف في تأويل أسباب حدوث المجاعة، بخاصة والآفات السماوية بعامة، بين هيتين متمايزتين، على نحو ما يظهر ذلك في الملفوظ الآتي:

[النص الافتتاحي ص.ج] يقول المقريري: "وعلم من أخبار البشر، إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر: كقصور جري النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره. أو آفة تصيب الغلال من سائم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك. هذه عادة الله في الخلق، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم. وأما هذا الأمر الذي حل بمصر فإنه بخلاف ما قدمناه."

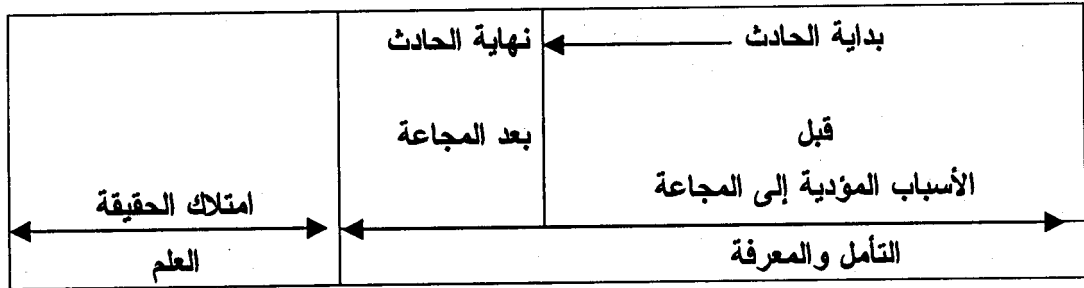
إن الهيئة الأولى غير محددة في النص وتنمهي مع العامل الجماعي البشري الذي يملك الشرعية في تبليغ الأخبار أولاً وتأويلها ثانياً. إن الشرعية هنا تقاس بما يملكه العامل من كفاءة مقصورة على العلم في حده التراثي [الإحاطة بالكليات] والكفيل بالتمييز بين النواميس الطبيعية

والآفات الأرضية.

ومن النواميس الطبيعية التي تصيب الغلال وتسبب القحط: قصور جري النيل بمصر، وعدم نزول المطر، أو سمانم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها.

وإذا نظرنا ملياً في تلك الكوارث التي تصيب المواسم الزراعية والغلال، نلاحظ ان الفاعلية على الصعيد التركيبي تنسب إلى عوامل تنتمي إلى عالمين متمايزين: عالم الطبيعة وعالم الحيوان. وكفاءة هذه العوامل تتحدد بقدرتها على التدمير، وإلحاق الضرر الذي نلمس مفعولاته من خلال مسار متضمن لمجموعة من المظاهر: الجفاف، والإحراق، والهييف، والأكل.

ومن الواضح أن الملفوظ المثبت سابقاً يقوم على ثلاثة برامج: /التأمل/ و/المعرفة/ و/العلم/. فالأول والثاني يشكلان في علاقتهما برنامجاً ملحقاً يسخر لإدراك الأسباب التي أدت إلى حدوث المجاعات [المعادل الموضوعي للحادث]. والحادث بوصفه موضوعاً للتأويل لا يمكن أن تدرك تجلياته الدلالية إلا إذا وضعناه في صلب بنية زمنية يتحدد المابعد فيها بالمقابل:



إن التأمل والمعرفة يوضحان الشروط الضرورية لامتلاك الموضوع الذي يتحدد عبر عملية التحري quête المتسمة بالطابع السياسي. والمرسل المحرك يسعى إلى إقناع القارئ بأن المصيبة التي نزلت على الفاعل الجماعي [أهل مصر] محصلة لسوء تسيير الحكام. وبالتالي، فإن فهم آليات تسيير السلطة مرهون سلفاً بتأسيس فاعل ممثلك لكفاءة تركز أساساً على التأمل والمعرفة. ويمكن أن نلاحظ في هذا المساق أن الخطاب ينزع منزعاً علمياً بما أنه يفضي إلى تحديد طبيعة العمليات التي ينتظم وفقها فهم الحادث بوصفه ظاهرة اجتماعية. يخضع هذا الخطاب لعمليات ثلاثة: أ) فهو يقدم الحادث كمشروع تفكير يرتفع في وجوه إلى الثاني والتثبت في الفكر والمشاورة. إن التأمل بوصفه المرحلة التأسيسية للممارسة الفكرية يشمل لحظتين أساسيتين: بداية الحادث ونهايته يعني النظر في الأسباب التي أفضت إلى حدوث الحادث في السياق التطوري وعلى امتداد زمني خاضع لمبدأ السببية. بعبارة أخرى، إن الحادث محصلة لحلقات تمتد من بداية الحادث إلى نهايته. ويتم من خلال هذه العملية إعادة بناء العناصر الملاحظة عبر مشاهدة الأفعال التي أسهمت بشكل أو بآخر في إفراز وضع خطير يؤدي في جميع الحالات إلى الموت. انطلاقاً من المعطيات النصية، نلاحظ أن

المعرفة هي في الواقع قراءة ثانية خاضعة للمنطق المعكوس⁽¹⁾ *logique à rebours* تتم عبرها عملية البناء. تبدأ من التأمل في نهاية الحادث، والارتقاء إلى مستوى أرقى منه من الناحية المنطقية والتدرجية إلى أوله. فهو يحدد من جهة موضوع التفكير، ويحدد من ناحية ثانية التأمل. إذا استندنا إلى لسان العرب نلاحظ، أن المعرفة لا تدرك من المنظور السيميائي في القدرة على برمجة العمليات الضرورية لتحقيق الأداء، وإنما ينبغي أن ننظر إلى المعرفة هنا استناداً إلى المرجعية التراثية، التي تضبط حدودها الدلالية المتمثلة أساساً في إدراك جزئي، يفرض بالضرورة إلى الإحاطة بالكليات إحاطة تمثل أرقى ما يصل إليه العلم.

استناداً إلى هذا التحليل الأولي، يمكن أن نحدد خاصيتين لهذا الخطاب مناسبتين للخطتين من التنظيم السردى: تتمثل الخاصية الأولى، في السياق الذي يتم فيه امتلاك الموضوع عن طريق التأمل أولاً والمعرفة ثانياً [الكفاءة]. أما الخاصية الثانية، فإنها تتحدد عبر مسار يقود إلى الإدراك الكلي للحادث، الذي تقف وراءه أسباب لا بنى تأويلها عن الإطارين السياسى والاقتصادى. ويمكن لنا أن نجدد هذا التنظيم انطلاقاً من منظورين، المنظور الأول يتقدم بوصفه حداً لبرنامج امتلاك المعرفة السياسية، ويهدف إلى التحري عن موضوع معارفى *objet cognitif* بوصفه موضوع جهة، يؤهله امتلاكه للتأويل السياسى والاقتصادى للوضع الاجتماعى المضطرب. وبالتالي، يسعى المرسل إلى نقل كفاءته إلى المرسل إليه: المتأمل. وحتى يحقق أداء التأويل، فهو ملزم بقراءة الوضع في ضوء معطياته الاقتصادية والسياسية المنصهرة في الموضوع المعارفى. إن امتلاك الموضوع المعارفى هنا، ونعني به الإحاطة العلمية بالأسباب التي تقف وراء المجاعات، مربوط بمقدرة القارئ على فهم الآليات التي تحكم تسيير الفعل السياسى *le faire politique* والفعل الاقتصادى. وحتى نفهم هذه الآليات ونضبط العلاقات الموجودة بين الفعلين، نعرض بالدرس والتحليل للملفوظات الآتية:

"السبب الأول، وهو أصل هذا الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل. عندها يحظى الجاهل والمفسد والظالم والباغي بما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة، التي توصله بأحد حواشي السلطان، ووعد به بالسلطان على ما يريده من الأعمال" [المقريزي، ص 41].

(2) بنية التبادل في النص والجهات المؤسسة للفعل:

يمكن أن نلاحظ، من منظور سردي، أن هذا النص يركز أساساً على بنية التبادل التي تعبر

(1) *Joseph Courtés, Analyse sémiotique du discours, Hachette, Paris, 1991, p. 86.*

إن البنية النصية في هذا المقام تتحدد عبر بنية التبادل التي تحتكم إلى هبتين مختلفتين. نبني هذا التآويل على بداية النص التي يقر المقريري فيها بوضوح بأن المناصب الإدارية والسياسية تشكل موضوع قيمة، وهي على هذا الأساس تشكل [هبة] سلعة نفيسة للتبادل يتحقق عبر برنامجين: نلمس البرنامج الأول من خلال عامل يتحدد بأدوار موضوعاتية: جاهل ومفسد وظالم وبإغ.

⁽¹⁾ A.J. Greimas, *J. courtés, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Hachette, Paris, 1979, p.114.

وجوب الفعل [النظر في مصالح العباد] وتثبيت وجوب اللافعل [سوء التدبير].

وجوب اللافعل

وجوب الفعل

لا وجوب الفعل

إذا كان التدبير يلقي مصدره في سياسة الأمر والنظر في عاقبته وحسن القيام به في تسيير شؤون الرعية، فإن وجوب اللاتدبير في شؤون الرعية يعكس رغبة السلطان في تسيير شؤون الدولة على حسب هواه. تأسيساً على هذا، فإن الافتقاد إلى الكفاءة السياسية، يؤدي في جميع الحالات إلى الفشل في تحقيق الأداء السياسي. هكذا، فإنه يتحول إلى فاعل سياسي متحرر من القيود القانونية ومفتقد إلى الجدارة التي تمكنه من تسيير أمور الدولة التي يفرضها المقام السياسي. يجسد مشروعه رغبته في استرجاع ما وهبه للسلطان من جهة وتنمية ثروته من جهة أخرى. في هذا المساق ندرك السبع التدائلي للفعل السياسي. إن الفاعل المنفذ لا يتحرك إلا بموجب العقد الذي يربطه بالحاشية. وتكون الأعمال مسخرة للحصول على موضوع قيمة يتحول في النهاية إلى موضوع جهة يكون مصدراً للقوة والنفوذ والثراء.

إن أصحاب الولايات العظيمة، رغبة منهم في استرجاع ما وهبوه للسلطان من مال، يستغلون مراكزهم ويشرعون في تطبيق برنامج سياسي يهدف إلى فرض ضرائب جديدة ومصادرة أموال أهل الريف. ولئن كان السلطان لا يعارض رغبتهم في الاغتناء، فإن حاشيته تعمل على تكميم الأفواه، وإفشال كل مسعى يتضمن احتجاجاً على الوضع. وعليه، فإن سوء التدبير يحرك العامل الجماعي /الناس/ إلى الهجرة من الريف، والتي تؤدي بدورها إلى تقلص المساحات المزروعة، وانخفاض المنتجات الزراعية، وارتفاع سعر الموجود منها. وتكون الضائقة الاقتصادية المؤدية إلى المجاعات محصلة لفعل سياسي/ اقتصادي صادر عن دوائر سياسية لا تملك من الكفاءة ما يؤهلها لتسيير شؤون الرعية.

إذا نظرنا إلى التقسيم الذي وضعه المقرئ (1)، نلاحظ أن التوزيع يخضع لطبيعة الممتلكات.

(1) - القسم الأول: أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الأرض.

- القسم الثاني: مياسر التجار وأولو النعمة والترف.

- القسم الثالث: متوسطو الحال من التجار.

- القسم الرابع: أصحاب الفلاحة والحراث، ويشكلون فئتين:

أ- فئة العمال الزراعيين والفقراء ومن لا أرض له، أو يتصرف بأرض صغيرة، فقد هلك معظمهم من شدة السنين.

ب- فئة المتصرفين بالأراضي الواسعة، فقد اغتنوا، وفيهم من عظمت ثروته.

- القسم الخامس: الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين، فقد ساءت أحوالهم وعظم بؤسهم.

القاعدة، نحصل على الجدول الآتي:

السلطة	المعرفة	الملك	الممثلون
+	-	+	أهل الدولة ومياسير التجار وأولو النعمة والترف والمتصرفون بالأراضي الواسعة
-	-	+	متوسطو الحال من التجار
-	+	-	الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين
-	-	-	أصحاب الصنائع وأرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم وأهل الخصاصة والمسكنة

آخر ينبنّي، على الصعيد السيمي sémique، على الثنائية موت/حياة:

الممثلون	الملفوظات	السيئات
أهل الدولة ومياسير التجار وأولو النعمة والترف والمتصرفون بالأراضي الواسعة.	النعمة والترف فقد اغتنوا، وفيهم من عظمت ثروته	الحياة الحياة
متوسطو الحال من التجار		الحياة
الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين	ساعت أحوالهم وعظم بؤسهم.	البؤس
أصحاب الصنائع وأرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم. أهل الخصاصة والسكنة.	مات أكثرهم فقد فني معظمهم جوعاً	الموت الجوع والموت

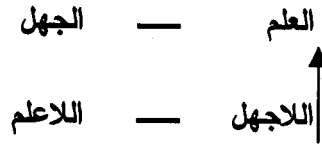
(3) المربع السيميائي: محاولة الاقتراب من الدورة الدلالية للنص:

من هذه المنطلقات، نلاحظ أن أهل الدولة أسسوا نظاماً يحتكم فيه الاقتصادي إلى السياسي، ويخضع له سلم اجتماعي يعكس التوزيع المجتمعي القائم على أساس الملك/ المعرفة/ السلطة. إن

-القسم السادس: هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن. يدخل ضمن هذه الفئة الأجراء، الحمالون والخدم... مات أكثرهم.

-القسم السابع: وهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئاً. فقد فني معظمهم جوعاً.

أهل الدولة لا يقتصرون فقط على إقصاء الفئة المثقفة من مجال اهتمامهم ومن مراكز النفوذ في النظام السياسي، بل يعمدون أيضاً إلى تجويعهم وقتلهم. وقد لا نبالغ إذا قلنا إنهم في نفس مستوى الفئة الفقيرة، وتلقى نفس مصيرها في الوقت الذي يقربون فيه الفئة المترفة الجاهلة من مركز القرار. من هنا يكون التحالف بينهما مسخراً لتثبيت قطيعتهم مع الفئات المتضررة من الوضع، ونسف كل إمكانية تواصل معها. إن المقريري بوصفه رمزا من رموز الفئة المثقفة يتمثل جيداً وضعهم المتردي ويسعى إلى معارضة السلطة من موقع المحرك في سبيل تفعيلهم وإيقاظ وعيهم. ولتحقيق هذه البغية، فإنه يبني على أنقاض القنوات القدرية المستشرية في أوساط الناس منطقاً آخر يحمل مسؤولية ما حدث من مجاعات أهل الدولة الذين يعملون على نشر الاعتقاد القدري في أوساط الناس في سبيل دفعهم إلى الخضوع والاستسلام. إن المنطق الذي ينضوي تحته خطاب المقريري يعمل على تجريد الحاكم من أية مصداقية سياسية، وعلى نسف علة وجوده في سدة الحكم. وعليه، فإن خطاب المقريري يعكس صراعاً نلمس دورته الدلالية في المربع السيميائي⁽¹⁾ الآتي:



إن هذا الخطاب يعمل على تجلية مسارين، نلمس في المسار الأول أهل الدولة الذين يعززون قناعتهم بتكريس التناقضات الاجتماعية من خلال عملية نفي العلم لتثبيت الجهل. ونذكر في المسار الثاني رغبة المقريري في تعبئة فئات المجتمع بدعوتها إلى التأمل في المجاعات ومعرفة أسبابها التي تقود حتماً إلى إدراك نظام يستمد علة وجوده من سوء التسيير وإتلاف مصالح الناس. إن الاستراتيجية السيميائية للمقريري مسخرة لبناء الكفاءة العلمية للفئات المجتمعية والارتقاء بها، بهدف امتلاك العلم الذي يعد السبيل الوحيد للتخلص من شبح البؤس والجوع والموت.

■

(1) لمزيد من التوضيح حول الخلفية النظرية للمربع السيميائي، انظر:

— آن إينو، مراهات دراسة الدلالات اللغوية، ترجمة أوديت بتيث وخلييل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق،

1980.

-Groupe d'Entrevignes, Analyse sémiotique des texts; P.U.L, 1984.

■ البيليوغرافيا

- | | |
|--|---|
| <p><i>juridique, Introduction à une science du droit, P.U.F, Paris, 1990.</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - Joseph Courtès, <i>Analyse sémiotique du discours, Hachette, Paris, 1991, p. 86.</i> - A.J. Greimas, J. courtès, <i>Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette, Paris, 1979, p. 114.</i> - Groupe d Entrevernes, <i>Analyse sémiotique des texts; P.U.L, 1984.</i> | <p>1- إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، دار ابن الوليد ودار الجماهير الشعبية، دمشق، 1956.</p> <p>2- مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، أن لينو، ترجمة أوديت بتيت وخلييل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، 1980.</p> <ul style="list-style-type: none"> - Paul Dubouchet, <i>Sémiotique</i> |
|--|---|

